فتامله اه قدري قوله اي الكافر وتسميته جاهلا لجهله بالمؤثر
القادر فينسب الافعال لغيره افاده الصبان قوله الربيع بجعل
ان يراد به المطر وان يراد به زمن الربيع وهو المتبادر اه صبان
ووجه التبادر ان الكفار ينسبون الافعال الى الزمان فيكون
الاثبات منسوبا الى زمن الربيع بزعمهم قرره شيخنا قوله
لمن لا يعرف حاله وهو يغنيها عنه لا يخفى ان القيد الثاني يكفي
في كون الكلام المذكور حقيقة لان المتنزلي اذا اخفي حاله من
المخاطب وقال خلق الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على
عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر
حال المتكلم اولا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن
لا يعرف حاله في نفس الامر اه قدري وقوله وكان مراده الخ
اي فيكون القيد الاول معتبرا ايضا احترازا عما اذا اعتقد
ان المخاطب يعرف حاله فان الاسناد لا يتعين حينئذ كونه حقيقة
لجواز ان يكون المتكلم قد جعل علم السامع قرينة فيكون
مجازا ومعلوم ان الثاني محترز به عما اذا كان لا يعلم فيها
واظهر حاله فالاسناد حينئذ مجاز ولعبد الحكيم هنا ردعلى
القدري فانظره قال القدري بقي هاهنا تامل وهو ان المتنزلي
اذا التي قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل
يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة
اللهم الا ان يمنع استحالة النظر الى شخصين اه قوله
نحو قولك جاز بالخ فهو من الحقيقة لو لم يطابق واحدا
منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا كذب في ذلك كونه كذبا
لان الكذب لا بد في الحقيقة ان يقع فاه صبان قوله دون المخاطب

اذ لو

اذ لو علم المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم
قد جعل علم السامع بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره
فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر السعد وقوله
اذ لو علم الخ اي وعلم المتكلم ان المخاطب يعلم ذلك والا لم يجز
ان يكون مجازا لعدم تاتي جعل المتكلم علم السامع قرينة فاله
الصبان قوله فقوله الفا للفصيحة قوله باثبت محذوفا ومفعوله
محذوف هو الاسناد قوله من ضمير الخ وهو الالف فهي ضمير تثنية
على هذا الوجه قوله اي فيقال الخ بيان للنسبة الى الفعل الما
من قوله للفعل الخ قوله ويصح لتعلقه اي قوله لحقيقة فهو متعلق
للتعلق بالفعل المحذوف قوله الى حقيقة الخ وقع مثل ما لله
لبعض الشراح ولا وجه للعدول عن اللام لابي اذ المعنى
ورد الاسناد للحقيقة والمجاز على وجه كونه مقسما وهذا
المعنى لا يستدعي الاتيان بالي فتامل قوله ليفيد ان بعض
الخ اي ولو الغي باداة حصر لافاد حصره في القسمين وليس كذلك
ثم ان افادة المص ان بعض الاسناد الخ ظاهر على الوجه
الاول من الوجهين السابقين دون الثاني اذ فيه تقديم
المعمول وهو يفيد الحصر فكانه قيل ورد الاسناد لحقيقة
ومجاز لا لغيرهما فتنبه ثم ان افادة ما ذكر جزي على
مذهب الخطيب التابع له المص قال الصبان بل اسناد الخبر الى
المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا او مشتقا
كما في ع ق ويدل له ما سياتي في كلام المص ان اسناد الفعل
او ما في معناه الى الفاعل او نائبه حقيقة دون غيرهما
فاسناد قايم الى زيد ليس حقيقة ولا مجازا واما اسناده

Copyright King Saud University